

## أثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة في القوائم المالية: دراسة تحليلية تطبيقية

عمر محبوب محمد الحسين  
الشؤون المالية، الحرس الأميري، دولة قطر  
omarmahjoub@gmail.com

### المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحفظ المحاسبي على كل من تقلبات الأرباح وجودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة، وذلك بالتطبيق على بنك قطر الوطني (QNB) ومصرف قطر الإسلامي (QIB) خلال فترة الدراسة. تعتمد الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نماذج الانحدار الخطي لاختبار الفرضيات، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي باعتباره متغيراً مستقلاً، في حين تم قياس تقلبات الأرباح وقياسات القيمة العادلة والمستحقات باعتبارها متغيرات تابعة. أظهرت النتائج وجود تباين بين البنكين؛ حيث لم يظهر للتحفظ المحاسبي أثر معنوي على تقلبات الأرباح في بنك QNB، بينما ظهر تأثير موجب ومعنوي في بنك QIB، خاصة في المستويات الأعلى للقيمة العادلة. في المقابل، أظهرت النتائج وجود تأثير موجب ومعنوي للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في كلا البنكين، مع قوة تأثير أعلى في QIB. وخلصت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يمثل أداة فعالة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن تأثيره على تقلبات الأرباح يختلف باختلاف خصائص البنك وهيكل أصوله. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق التحفظ المحاسبي وتطوير سياسات الإفصاح المرتبطة بالقيمة العادلة، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات.

**الكلمات المفتاحية:** التحفظ المحاسبي، القياس بالقيمة العادلة، تقلبات الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية، التقارير المالية، القطاع المصرفي.

## The Effect of Accounting Conservatism on Fair Value Measurements in Financial Statements

Omar Mahjoub Mohammed Al-Hussain  
Financial Affairs, Amiri Guard, State of Qatar  
omarmahjoub@gmail.com

### Abstract

This study aims to examine the impact of accounting conservatism on earnings volatility and the quality of accounting information under fair value measurement, as applied on to Qatar National Bank and Qatar Islamic Bank.

The study adopts a quantitative approach using linear regression models to test the hypotheses. Accounting conservatism is used as the independent variable, while earnings volatility, fair value measurements (OCI) and accruals are treated as the dependent variables.

The findings reveal a divergence between the two banks, that is accounting conservatism does not have a significant effect on earnings volatility in QNB, whereas it shows a positive and

statistically significant effect in QIB, particularly at higher levels of fair value measurement. On the other hand, accounting conservatism has a positive and significant impact on the quality of accounting information in both banks, with a stronger effect observed in QIB.

The study concludes that accounting conservatism is an effective mechanism for enhancing the quality of accounting information; however, its effect on earnings volatility varies depending on the characteristics and asset structure of each bank.

The study recommends strengthening the application of accounting conservatism and improving fair value disclosure practices to enhance financial reporting quality and reduce volatility-related risks.

**Keywords:** Accounting Conservatism, Fair Value Measurement, Earnings Volatility, Accounting Information Quality, Financial Reporting, Banking Sector.

## 1. هيكل الدراسة

### 1.1 المقدمة:

شهدت المعايير المحاسبية الدولية تطوراً ملحوظاً وتحولاً جذرياً نحو تبني مدخل القيمة العادلة، بوصفه أساساً لقياس العديد من البنود المحاسبية، لما يوفره من معلومات أكثر ملاءمة تعكس الواقع الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز شفافية وملاءمة التقارير المالية، أيضاً بديل واقعي لمبدأ التكلفة التاريخية، وبما يحقق وحدة طرق القياس والتقييم المحاسبي. وفي المقابل، يُعد التحفظ المحاسبي من أقدم المبادئ المحاسبية التي تهدف إلى الحد من المبالغة في عرض النتائج المالية والأصول، من خلال الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة.

أدى التوسع في استخدام قياسات القيمة العادلة إلى إثارة جدل علمي واسع حول مدى توافقها مع مبدأ التحفظ المحاسبي، خاصة في ظل الاعتماد على التقديرات الشخصية والنماذج التقييمية، الأمر الذي قد يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية؛ ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة، وتحليل انعكاس ذلك على القوائم المالية وقرارات مستخدميها.

### 2.1 مشكلة الدراسة وتساولاتها:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يؤثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة، وما انعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية؟

ويتفرع عن ذلك عدد من الإشكاليات، من أبرزها:

أ. هل يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل التحيز في قياسات القيمة العادلة؟

ب. هل يحد التحفظ من تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة؟

ت. هل يختلف أثر التحفظ المحاسبي باختلاف مستويات القياس (المستوى الأول، الثاني، الثالث) للقيمة العادلة؟

أما تساؤلات البحث تتمثل في الآتي:

أ. ما طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقياسات القيمة العادلة؟

ب. هل يؤثر التحفظ المحاسبي على دقة وموثوقية قياسات القيمة العادلة؟

ت. هل يختلف تأثير التحفظ المحاسبي باختلاف مستويات القياس بالقيمة العادلة؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ. تحليل مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه ومبرراته.
- ب. توضيح أسس قياس القيمة العادلة ومستوياتها وفق المعايير الدولية.
- ت. دراسة أثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة في القوائم المالية.
- ث. قياس انعكاس هذا الأثر على جودة المعلومات المحاسبية.
- ج. تقديم مقترحات لتعزيز التوازن بين الملاءمة والموثوقية في التقارير المالية.
- ح. معرفة أثر هذه العلاقة على جودة التقارير المالية.

### 4.1 فرضيات الدراسة:

- أ. الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة.
- ب. الفرضية الثانية: يساهم التحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.
- ت. الفرضية الثالثة: يختلف أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة باختلاف مستويات القياس.
- ث. الفرضية الرابعة: يؤثر التحفظ المحاسبي إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة.

### 5.1 أهمية الدراسة:

#### أ. الأهمية العلمية:

1. الإسهام في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالعلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة.
2. توضيح مدى التوافق أو التعارض بين مبدأ التحفظ ومتطلبات المعايير المحاسبية الحديثة.
3. دعم النقاش الأكاديمي حول جودة التقارير المالية في ظل القياس بالقيمة العادلة.

#### ب. الأهمية العملية:

1. مساعدة واضعي المعايير والمحاسبين في تحسين ممارسات القياس والإفصاح.
2. تعزيز موثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين والدائنين.
3. دعم متخذي القرار في تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام القيمة العادلة.

### 6.1 منهج الدراسة وأدواتها:

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.  
أدوات البحث:

- أ. تحليل القوائم المالية.
- ب. نماذج الانحدار الخطي المتعدد.
- ت. مؤشرات قياس التحفظ المحاسبي (مثل نموذج Basu).
- ث. مؤشرات قياس القيمة العادلة وجودة التقارير المالية.

### 7.1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: دولة قطر.
- الحدود الزمانية: فترة زمنية تمتد لعدة سنوات مالية متتالية (2010م-2024م).
- الحدود الموضوعية: دراسة أثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة دون غيرها من أسس القياس.

### 2. الدراسات السابقة

#### 1.2 دراسة (Rahmadani, Rahayu, & Rahman, 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وإثبات أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات في إندونيسيا تجريبياً. شملت عينة الدراسة الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2014م إلى 2016م. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين مفاهيم المحاسبة المتحفظة والقيمة العادلة. وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفع مستوى التحفظ، انخفضت القيمة العادلة للشركة. وعلى العكس، كلما انخفض مستوى التحفظ، ارتفعت القيمة العادلة للشركة. أيضاً تشير نتائج الدراسة حول تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية العادلة للشركة إلى أن تبني ممارسات محاسبية متحفظة ينبع من اعتبارات عقلانية ومرتبطة بالسياق. تميل الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي إلى توخي الحذر في إعداد التقارير المالية، لا سيما في تسجيل الإيرادات والأرباح. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا السلوك لا يبدو مرتبطاً بحجم الشركة؛ بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف السوق السائدة ومستوى عدم اليقين في بيئة الأعمال. أوصت الدراسة بضرورة التوفيق بين التحفظ المحاسبي ومنهج القيمة العادلة؛ وذلك لتحقيق توازن الملاءمة والموثوقية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً جوهرياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالقيمة العادلة، خاصة في ظل الاعتماد على التقديرات المحاسبية.

#### 2.2 دراسة (Salehi, Sarnish, & Rababah, The relationship between financial statement comparability and accounting conditional and unconditional conservatism, 2025)

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات شركات مدرجة باستخدام نماذج قياس متقدمة لتقييم مستوى القابلية للمقارنة ومدى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والتحفظ المحاسبي، حيث يسهم التحفظ -وخاصة التحفظ المشروط- في تعزيز جودة المعلومات المالية وزيادة قابليتها للمقارنة بين الشركات. كما أشارت النتائج إلى أن التحفظ غير المشروط له تأثير أقل نسبياً، لكنه يظل عاملاً داعماً لتحسين الشفافية والاتساق المحاسبي. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق سياسات تحفظ محاسبي فعالة يسهم في تقليل التباين في الممارسات المحاسبية، مما يعزز من قابلية المقارنة ويدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسة الحالية التي تؤكد الدور الإيجابي للتحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في ظل بيئة تعتمد على القياس بالقيمة العادلة.

#### 3.2 دراسة (Obiedallah & El Mahdy, 2025):

بحثت هذه الدراسة الأثر الوسيط لاستراتيجيات التهرب الضريبي التي تتبعها الشركة على العلاقة بين الممارسات المتحفظة للشركة وقيمتها، واستخدمت فيها طريقة العزوم المعممة التفاضلية (GMM) لمعالجة مشكلات التداخل عند اختبار النماذج التجريبية. يقيس مؤشر (C-Score) لـ James Montier احتمال قيام الشركات بالتلاعب المحاسبي عن طريق التحفظ المحاسبي، بينما يقيم معدل الضريبة الفعلي النقدي (Cash-ETR) ممارسات التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم كل من مؤشر Tobin's Q (TQ) والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول (ROA) كمؤشرات بديلة لقيمة الشركة.

أظهرت نتائج الدراسة أثراً إيجابياً مباشراً للممارسات التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، يتوسطه جزئياً الأثر غير المباشر لأساليب التهرب الضريبي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للحد من التلاعب بالأرباح مع السماح بفرض ضرائب قانونية دون فرض أعباء مفرطة على الشركات؛ وبالتالي تقليل ميلها نحو التهرب الضريبي.

وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن التحفظ المحاسبي يمثل آلية مهمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن تأثيره قد يتأثر بعوامل وسيطة أخرى، مما يعكس تعددية الأبعاد في أثره على الأداء المالي.

### 3. الإطار النظري

#### 1.3 التحفظ المحاسبي:

##### 1.1.3 مفهوم التحفظ المحاسبي:

التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) الذي يطلق عليه أيضاً مبدأ الحيطة والحذر، هو أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو يستخدم من جانب المحاسبين للتحوط عن طريق أخذ الخسائر المتوقعة بالحسبان قبل وقوعها، وعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان إلا بعد تحققها بحسب أن الأنشطة التجارية والاقتصادية محاطة بالشكوك، لذلك يقوم المبدأ على توخي الحيطة والحذر عند اعداد القوائم المالية بما يضمن دقتها، وحماية المستثمرين، واتخاذ قرارات سليمة. يستند مبدأ الحيطة والحذر إلى قاعدة أساسية وهي: "لا تتوقع ربحاً، ولكن توقع جميع الخسائر" (Hartam & Kresnawati, 2022). بالنظر إلى التسلسل الهرمي لخصائص المحاسبة، يمكن النظر إلى خصائص المعلومات التي تجعلها سلعة مرغوبة على أنها تسلسل هرمي لخصائصها، حيث تُعدّ فائدتها في اتخاذ القرارات هي الأهم؛ فبدون هذه الفائدة، لن تكون هناك فوائد من المعلومات تُقارن بتكاليفها.

وفقاً لبيان مجلس معايير المحاسبة رقم (4)، غالباً ما تُفاس الأصول والخصوم في سياق من الحذر والشكوك الكبيرة. من جانب آخر تاريخياً، فضّل المديرون والمستثمرون والمحاسبون بصورة عامة أنه من الأفضل أن تكون الأخطاء المحتملة في القياس عن طريق التقليل من قيمة صافي الدخل وصافي الأصول بدلاً من المبالغة فيها. وقد أدى هذا إلى ظهور مبدأ الحيطة والحذر (الفقرة 171) (FASB, Concepts No. 2, 1980, p. 35)، (Boatsman & Robertson, 1974). ينبغي الإشارة هنا إلى أنه قد يُعدّ التقليل من قيمة صافي الدخل وصافي الأصول وقياسات القيمة العادلة نهجاً استراتيجياً أو احتياطياً في إعداد التقارير المالية؛ وغالباً ما يُصمّم لتقليل الالتزامات الضريبية، أو إدارة الأرباح، أو إنشاء احتياطات خفية (سرية). من خلال التقليل من قيمة الأصول -غالباً عبر تقديرات متحفظة للقيمة العادلة أو اختيار نماذج التكلفة- تستطيع الشركات تحقيق مكاسب رأسمالية أكبر عند الرغبة في البيع مستقبلاً؛ وتشمل هذه الممارسة التقليل من قيمة صافي الأصول في الميزانية العمومية، أيضاً قد تُقلّل الشركات من قيمة أصولها لتقليل القيمة الظاهرية للشركة، مما قد يُثني عن عمليات الاستحواذ أو يسمح بتحقيق مكاسب أكبر في الفترات المستقبلية. غالباً ما يتضمن ذلك استخدام نماذج التكلفة التاريخية بدلاً من نماذج إعادة التقييم للأصول التي تزداد قيمتها مثل العقارات.

الجدير بالذكر أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) للأدوات المالية هو معيار محاسبي دولي بدأ العمل به اعتباراً من 1 يناير 2018م، وهو ينظم كيفية تصنيف الشركات للأصول والالتزامات المالية وقياسها وتقييم انخفاض قيمتها. وحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الأدوات المالية "الاعتراف والقياس"، حيث يقدم نموذجاً أكثر استشرافاً للمستقبل، يتكون من ثلاث مراحل، لـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL) لتقييم انخفاض القيمة، بالإضافة إلى نهج مبسط لتصنيف الأصول يعتمد على نموذج الأعمال (IFRS, 2026).

يُعدّ التحفظ مبدأً مهماً لأغراض إعداد التقارير المالية؛ إذ ينطوي على توخي الحذر في الاعتراف بالإيرادات والأصول وقياسها. ومع ذلك، ورغم دوره المحوري في نظرية المحاسبة وممارستها، لا يوجد تعريف رسمي معتمد للتحفظ. التعريف "الرسمي" الوحيد هو ذلك الوارد في مسرد المصطلحات في بيان المفاهيم رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، والذي ينص على أن التحفظ هو "رد فعل حكيم تجاه عدم اليقين، بهدف ضمان الحد من المخاطر" (FASB, Concepts No. 2, 1980, p. 35).

عرّف مبدأ الحيطة والحذر بأنه "يشير إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير المالية التي تلزم المحاسبين بممارسة درجة عالية من التحقق واستخدام حلول تُظهر أقل الأرقام تضخيماً عند مواجهة حالات عدم اليقين. وهو مبدأ راسخ في إعداد التقارير المالية يهدف إلى حماية مستخدمي المعلومات المالية من الإيرادات المبالغ فيها، وضمان تسجيل جميع الالتزامات المحتملة فور تحققها" (CFI, 2020).

يُعرّف التحفظ المحاسبي بأنه "الميل إلى الاعتراف بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالأرباح". وبناءً على هذا التعريف،

يشير التحفظ إلى اتباع نهج أكثر دقة في عكس الوضع المالي للشركة (Elshafie, 2023).

### 2.1.3 أهداف التحفظ المحاسبي:

يُعدّ مبدأ التحفظ المحاسبي أحد مبادئ إعداد التقارير المالية المهمة التي تتطلب الحذر، حيث يضمن تسجيل المصروفات والالتزامات فور اكتشافها، بينما لا يتم تسجيل الإيرادات والأصول إلا بعد التحقق الكامل منها. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تجنب المبالغة في تقدير الوضع المالي، ومنع تضخيم الأرباح، والحد من التلاعب الإداري، وحماية أصحاب المصلحة من خلال توفير سيناريو "أسوأ الحالات".

تشمل الأهداف الرئيسية لمبدأ التحفظ المحاسبي ما يلي:

- أ. منع المبالغة في تقدير الأصول والدخل؛ ويضمن هذا المبدأ ألا تعكس البيانات المالية وضعًا أفضل من الواقع، وذلك عن طريق اشتراط درجة عالية من التحقق لتسجيل المكاسب.
- ب. تسجيل الالتزامات والخسائر المحتملة مبكرًا، مما يُلزم هذا المبدأ بتسجيل المصروفات والخسائر بمجرد احتمالية حدوثها وإمكانية قياسها، مما يضمن الإفصاح عن المخاطر المحتملة.
- ت. تعزيز موثوقية التقارير المالية لأصحاب المصلحة، عن طريق إعطاء الأولوية للحبطة والحذر، يُحسن هذا المبدأ مصداقية التقارير المالية لدى المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ مما يعزز الثقة في السوق.
- ث. الحد من التلاعب بالأرباح، يحد هذا المبدأ من قدرة المديرين على تضخيم الأرباح، وبالتالي يعمل ضابطًا ضد سوء سلوك الإدارة.
- ج. إدارة المخاطر وعدم اليقين، يوفر هذا المبدأ حماية متحفظة ضد التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في المستقبل، ويقلل من احتمالية الانخفاضات الحادة والمفاجئة في أسعار الأسهم، ويدير مخاطر الإفلاس (Hartam & Kresnawati, 2022).

ينقسم التحفظ المحاسبي إلى قسمين كلاهما يهدف إلى تقليل التفاؤل المفرط في التقديرات المالية من خلال تسجيل الخسائر المتوقعة فوراً وتأجيل الاعتراف بالأرباح حتى وقت تحققها:

- أ. التحفظ المشروط، ينطوي على اعتراف أكثر حذرًا بالأرباح اعتمادًا على ظروف العمل أو الظروف الاقتصادية؛ مثل انخفاض القيم السوقية (Ball & Shivakumar, The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition, 2006). أيضا قد تؤدي ظروف السوق غير المؤكدة إلى تطبيق التحفظ المشروط (Hsu, Novoselov, & Wang, 2017).
- ب. التحفظ غير المشروط، يعني أن الشركة لا تأخذ في الاعتبار بعض العوامل المشروطة في ظل التحفظ غير المشروط، يُعتبر الاعتراف بالخسائر أكثر اتساقًا، ولا يعتمد على تقلبات السوق أو الظروف الاقتصادية (Ball & Shivakumar, The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition, 2006). الشركات التي تطبق التحفظ غير المشروط قد تتعرض بصورة متكررة لحالات انخفاض قيمة الأصول، وتتعرف بالخسائر؛ مما يخلق أساسًا أكثر استقرارًا للاعتراف بالخسائر دون مراعاة تقلبات السوق أو الظروف الاقتصادية (Watts, 2003).

### 3.1.3 نماذج التحفظ المحاسبي:

نماذج التحفظ المحاسبي هي أطر تحليلية مصممة لقياس نهج الحبطة والحذر في إعداد التقارير المالية، حيث يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة فوراً، بينما لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تحققها. تؤدي النماذج الرئيسية، بما في ذلك مقياس التوقيت غير المتماثل لبايسيو (1997م) وطريقة جيفولي وهاين (2000م) القائمة على الاستحقاق، ضمان تقليل المبالغة في تقدير قيمة الأصول والإيرادات في البيانات المالية. وفيما يلي نستعرض نماذج التحفظ المحاسبي الرئيسية:

- أ. نموذج التوقيت غير المتماثل لبايسيو (Basu): هذا النموذج هو الأكثر شيوعًا، والذي يختبر ما إذا كانت الأرباح تتفاعل بشكل أسرع مع "الأخبار السيئة" (الخسائر) مقارنةً بـ "الأخبار الجيدة" (المكاسب)؛ ويشير هذا التفسير إلى وجود

اختلافات منهجية بين فترات الأخبار السيئة والجيدة من حيث توقيت واستمرارية الأرباح. وباستخدام عوائد أسهم الشركات لقياس الأخبار، فإن حساسية الأرباح للعوائد السلبية تتراوح بين ضعفين إلى ستة أضعاف حساسية الأرباح للعوائد الإيجابية، يستخدم هذا النموذج تحليل انحدار الأرباح على عوائد الأسهم، متوقعًا حساسية (معاملًا) أعلى للعوائد السلبية (Basu, 1997).

ب. نموذج جيفولي وهابن (Givoly and Hayn): القائم على الاستحقاق، يقيس هذه النموذج التحفظ من خلال تحليل القيمة المتراكمة للاستحقاقات غير التشغيلية بمرور الوقت، وتوقيت إعلان الأرباح في ضوء الأخبار الجيدة والسيئة، وخصائص توزيع الأرباح، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. تشير القيمة السالبة الثابتة للمستحقاقات إلى ميل نحو التحفظ، إذ يعني ذلك تسجيل المصروفات أسرع من الإيرادات. نسبة صافي قيمة الأصول إلى القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية؛ يقيس هذا النهج الفجوة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية. ويؤدي التحفظ المفرط إلى انخفاض صافي قيمة الأصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية (Givoly & Hayn, 2002).

ت. نموذج بال وشيفاكومار (Ball and Shivakumar): يدرس هذا النموذج مدى ملائمة توقيت تسجيل الأرباح والخسائر بالتركيز على أثرها على التدفقات النقدية، انطلاقًا من فكرة أن حاملَي الديون يطالبون بتقارير أكثر صرامة وتحفظًا. نذكر هنا أن الشركات الخاصة والعامة في المملكة المتحدة تخضع لأنظمة متماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بالتدقيق ومعايير المحاسبة والضرائب، يفترض أن التقارير المالية للشركات الخاصة، على الرغم من وجود هذه الأنظمة، تكون أقل جودة نظرًا لاختلاف متطلبات السوق. وتؤكد عينة كبيرة في المملكة المتحدة هذا الافتراض. تم قياس الجودة باستخدام مقياس باسو (1997م) للسلاسل الزمنية للاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، بالإضافة إلى طريقة جديدة قائمة على الاستحقاقات. لم تتأثر النتيجة بضوابط الحجم، أو الرافعة المالية، أو الانتماء القطاعي، أو حجم المدقق، أو بالسماح باختيار الإدراج الداخلي. تُعزز هذه النتيجة فهم الشركات الخاصة، التي تُهيمن على الاقتصاد، كما تُقدم رؤى ثاقبة حول اقتصاديات معايير المحاسبة (Ball & Shivakumar, Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness, 2005).

## 2.3 القيمة العادلة:

### 1.2.3 مفهوم القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الجارية (Current Value) في القياس المحاسبي، والتي حاولت معالجة إخفاق التكلفة التاريخية التي تعجز عن توفير المعلومة الحقيقية عن قيمة الأصول في المركز المالي، وبالتالي تكون القوائم المالية غير معبرة بصورة عادلة عن نتائج الأعمال. يوجد اختلاف في مفهوم القيمة العادلة بين الممارسين لمهنة المحاسبة والجمعيات المهنية والأكاديميين، والتعاريف المختلفة تؤدي بالضرورة إلى تقييمات مختلفة وبالتالي إلى قيم مختلفة. فيما يلي استعراض وتحليل لمفهوم القيمة العادلة:

"هي القيمة التي يمكن بموجبها، بيع أصل أو تسوية التزام نتيجة لمعاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. والسعر الذي يتم الحصول عليه يعرف بسعر الخروج (Exit Price)؛ وسعر الخروج هو السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو لتسوية التزام كقيمة عادلة". يلاحظ أن التعريف يشمل الأصول والالتزامات، وهو ليس السعر الوارد في تعريف (Fair Market Value)، والمعروف في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعلى مستوى بقية الدول بـ (Market Value) (Catty, 2012, p. 14).

أيضاً عرفت بأنها "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزامات بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت" [عملية الغرض منها البيع والشراء وليس شيء آخر] (درغام و أبو فضة، 2009، صفحة 9).

ووفق المعيار الأمريكي رقم (FAS157) "مقاييس القيمة العادلة"، فإن القيمة العادلة:

"هي المبلغ الذي يمكن به شراء، أو بيع الأصل في معاملة جارية بين أطراف راغبة، أو نقله إلى طرف مكافئ، بخلاف بيع التصفية" (FASB, FAS 157, Fair Value Measurements, n.d.).

يُعد ما ورد في المعيار رقم (FAS 157) الذي أصبح لاحقاً (ASC 820) أكثر دقة وشمولاً. ويتميز بعدة نقاط مهمة: ربط القيمة العادلة بتاريخ الاستحقاق (Measurement Date)، وهو أمر بالغ الأهمية لأنه يمنع التلاعب الزمني في تسجيل القيمة، كما قد يحدث حين تُقدّر القيمة في يناير وتُسجّل في ديسمبر، استخدام مصطلح "أطراف متساوية (An Equivalent Party)": أي أن الصفقة يجب أن تتم بين أطراف متساوية في الرغبة والغرض والمعرفة، مما يحد من فرضية وجود طرف متفوق يُملّي شروطاً غير عادلة.

### 2.2.3 مستويات قياس القيمة للقيمة العادلة:

سعى المعيار رقم (13) "قياسات القيمة العادلة"، والبيان رقم (ASC 820): إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإبلاغ عن قياسات القيمة العادلة ذات الصلة، وذلك باستعمال ما يعرف بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة؛ والتسلسل الهرمي هو إحدى تقنيات التقييم للقيمة العادلة التي تحدد أولويات المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم، ويصنف عادة التسلسل الهرمي إلى ثلاثة مستويات، ويعطى أولوية قصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة (مدخلات المستوى 1)، ويعطى أولوية أدنى للمدخلات غير القابلة للرصد (المستوى 3). في بعض الحالات، يتم استخدام المدخلات لقياس القيمة العادلة للأصل، أو يمكن تصنيف الالتزامات ضمن مستويات مختلفة من تسلسل القيمة العادلة. وفي تلك الحالات، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى للمدخلات، وهذا أمر مهم للقياس بأكمله. وفيما يلي نستعرض مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Menicucci, 2015, pp. 29-39).

### 3.2.3 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة Fair Value Hierarchy:

سعى المعيار رقم (13) "قياسات القيمة العادلة"، والبيان رقم (ASC 820): إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإبلاغ عن قياسات القيمة العادلة ذات الصلة، وذلك باستعمال التسلسل الهرمي للقيمة العادلة؛ والتسلسل الهرمي هو إحدى تقنيات التقييم للقيمة العادلة التي تحدد أولويات المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم، ويصنف عادة التسلسل الهرمي إلى ثلاثة مستويات، ويعطى أولوية قصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة (مدخلات المستوى 1)، ويعطى أولوية أدنى للمدخلات غير القابلة للرصد (المستوى 3). في بعض الحالات، يتم استخدام المدخلات لقياس القيمة العادلة للأصل أو يمكن تصنيف الالتزامات ضمن مستويات مختلفة من تسلسل القيمة العادلة. وفي تلك الحالات، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى للمدخلات، وهذا أمر مهم للقياس بأكمله. فيما يلي نستعرض مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Menicucci, 2015, pp. 29-39).

#### 1.3.2.3 المستوى الأول للمدخلات:

هذه المدخلات تتمثل في الأسعار (غير المعدلة) التي يتم تداولها في السوق النشط للموجودات والالتزامات المتطابقة؛ ويجب أن تكون المنشأة قادرة على الوصول إلى السوق في تاريخ القياس. إن الأسعار المعلنة في السوق النشط توفر مرجعاً وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة؛ والأسواق النشطة هي تلك التي تتم فيها المعاملات بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير، ويستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة دون تعديل.

من خيارات قائمة الأدوات التي من المحتمل أن تكون مؤهلة لقياسات (المستوى 1) للقيمة العادلة، الأوراق المالية المدرجة المتداولة في الأسواق النشطة والعميقة (Deep Market)، أسعار العقود الآجلة لبورصة لندن للمعادن، أذون وسندات الخزنة العامة، العقود الآجلة والخيارات المتداولة في البورصة، صناديق الاستثمار المشتركة المفتوحة بالقيمة الصافية للأصول المعلنة يوميا، والتي يمكن للمستثمرين بواسطتها الاكتتاب في الصندوق أو الاسترداد منه بحرية. هذه هي الاستثمارات التي لا تستخدم القيمة الصافية للأصول كوسيلة عملية، وبالتالي؛ لا يزال يتعين تسويتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على عكس الأموال التي تستخدم صافي قيمة الأصول كوسيلة عملية، الصناديق المغلقة المشتركة والمسجلة (على سبيل المثال: الصناديق المتداولة في البورصة) المتداولة في الأسواق النشطة (قد يمثل سعر الصرف مدخلاً من المستوى 1)، الأوراق المالية المدعومة من الحكومة.

#### 2.3.2.3 المستوى الثاني للمدخلات:

ومدخلات هذا المستوى هي مدخلات بخلاف مدخلات المستوى الأول، والتي يمكن ملاحظتها أو معرفتها بالنسبة للأصل أو الالتزام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني أسعار معلنة في سوق مشابه للأسعار في

الأسواق النشطة، أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصول والالتزامات المعنية في أسواق غير نشطة، الأسعار الأخرى غير المعلنة التي يمكن الوصول إليها باستعمال وسائل أخرى كسعر الفائدة ومعدل العائد؛ الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن ملاحظتها بأسعار متداولة في فترات التقلبات الضمنية؛ وهوامش الائتمان، المدخلات المؤيدة من السوق.

ستختلف التعديلات على مدخلات المستوى الثاني اعتماداً على عوامل خاصة بالأصول أو المسؤولية. تشمل هذه العوامل حالة الأصل وموقعه، حجم أو مستوى النشاط في الأسواق ذات المدخلات المرصودة، مدى ارتباط المدخلات بينود يمكن مقارنتها بأصل أو التزام آخر. (Board, 2016, pp. A692-A693):

### 3.3.2.3 المستوى الثالث للمدخلات:

تعتمد مدخلات هذا المستوى على قيم وأسعار غير متوفرة أو متاحة في السوق أي أنها مدخلات غير قابلة للرصد للأصل أو الالتزام، لكن تقوم المنشأة وباستخدام المعلومات المتوفرة لديها، وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام وسلوك المشاركين في السوق وافترضااتهم بتطوير وابتكار قيمة تتصف بالعدالة ( أبو نصار و حميدات، 2013، الصفحات 829-830). المدخلات غير الملاحظة يجب أن تستخدم لقياس القيمة العادلة إلى الحد الذي لا تتوفر فيه المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها؛ وبالتالي في الحالات التي يوجد فيها القليل من نشاط السوق بالنسبة للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. لكن في جميع الأحوال يظل الهدف من قياس القيمة العادلة كما هو، أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور مشارك في السوق يمتلك الأصل أو مدين بالالتزام. لذلك، يجب أن تعكس المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. (Board, 2016).

### 4.2.3 مشكلات تطبيق القيمة العادلة:

كما أن هناك مزايا للقيمة العادلة أيضاً لها عيوب؛ حيث لا توجد طريقة مثالية محددة لقياس القيمة العادلة، فالتداول في السوق وحركته تنعكس على أسعار السوق النشط، وهذا يؤدي إلى وجود تباين في تقديرات البائعين والمشتريين للأوراق المالية حول مقدار التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الأوراق، والتي تعتبر إحدى الطرق لقياس القيمة العادلة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة متوافقة مع القيمة السوقية، ولكن في حالة الأسواق المالية غير النشطة، فلا بد من إدخال النماذج الرياضية لحساب القيمة العادلة، والتي تخضع لطريقة تصميم نموذجها وإلى الأحكام الشخصية مما يحد من قدرة النموذج على التنبؤ. من عيوب القيمة العادلة ما يلي (Procházka, 2011):

أ. يلقي باللوم على القيمة العادلة في تسببها في الأزمة المالية العالمية رغم اختلاف آراء المحللين الماليين والاقتصاديين في تحديد سبب نشوء الأزمة المالية، ولكن يرى كثير من الكتاب أن المشكلة ليست في القيمة العادلة، ولكن في استخدام القيمة العادلة.

ب. القيمة العادلة هي قيمة افتراضية يتم تحديدها طبقاً لأسعار السوق، وأسعار السوق تخضع إلى كثير من العوامل التي تؤثر عليها مثل: العرض والطلب ومدى توفر المعلومات اللازمة لتحديد الأسعار بشفافية. ونرى أن إخضاع القيمة العادلة لأسعار السوق أكثر عدلاً ولا يعتبر نقصاً في كفاءة القيمة العادلة.

ت. صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض البنود مثل: بنود المشتقات والتي أصبحت في الآونة الأخيرة ذات حجم كبير جداً من جملة الاستثمارات.

ث. أحياناً قد تتعدد القيمة العادلة لبند واحد من البنود في السوق الواحد أو الأسواق الأخرى، بسبب ندرة المعلومات عن السوق أو أن البند قابل لأكثر من تصنيف.

ج. عدم تحديد القيمة العادلة بدقة يؤدي إلى انتشار عدوى المحاكاة بين الأسواق سواء كان انخفاضاً أو هبوطاً؛ وبالتالي تكون القيمة العادلة قد بعدت عن عدالتها المرجوة.

ح. تطبيق أساس القيمة العادلة قد يؤدي إلى تضخيم الأرباح: خصوصاً في حالات ارتفاع الأسعار (بوكساني و أوكيل، 2010).

خ. في ظل تقلبات الأسعار والتقييم بالقيمة العادلة تكون هناك اختلافات كبيرة بين سنة وأخرى؛ مما يؤثر على خاصية القابلية للمقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي للقوائم المالية معقدة (بوكساني و أوكيل، 2010). وهذا قول مردود عليه

لأن المقارنة في الأصل تكون بين الأرقام الفعلية لكل فترة؛ لذلك وجود اختلافات بين سنة وأخرى لا يقدح في نتيجة المقارنة، بل ربما يساعد متخذي القرار في تعديل استراتيجيتهم لاستيعاب تقلبات السوق.

د. أن القيمة العادلة وزيادة وخفض قيمة الأصول تسمح بزيادة الرافعة المالية للبنوك في أوقات الازدهار المالي؛ وهذا يجعل النظام المالي هشاً وأكثر ضعفاً وعرضة للأزمات المالية، بينما القيمة التاريخية تخلق احتياطات خفية يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها في أوقات الأزمات (Laux & Leuz, Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis?, 2010).

ذ. إن القيمة العادلة غير مسيلة (Illiquid Value)، حيث إنها في حالات منتجات التوريق المالي (Securitization) الذي يسعى فيه المستورق للحصول على النقد (السيولة) لا المتاجرة بالسلعة، أو الانتفاع بها، لأن حاجته إلى النقود لن تتحقق إلا بذلك، وبموجب التوريق يتم تحويل قروض مصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وحسب رأى كثير من الكتاب تؤدي عملية التوريق إلى العديد من المخاطر مثل: يتم تحويل رهون الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول، الأوراق المالية التي تحدد أسعارها بناء على المستوى الثاني قد يحدث انخفاض كبير في قيمتها نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار الأرقام القياسية، وقد يكون الانخفاض غير مبرر بسبب اقتصادي مهم (الجعارات و الطبري، 2013، صفحة 249).

ر. لن تعكس القيم العادلة الأسعار الحقيقية التي كانت سائدة في الأسواق المالية بسبب عدم توازن العرض والطلب.  
ز. عدم وجود علاقة بين القيمة العادلة التي يتم تحديدها في الأسواق المالية وإمكانية تولد تدفقات نقدية في المستقبل مساوية للقيمة العادلة أو قريبة من البند الذي تم تحديد قيمته، خاصة في أزمات تبخر السيولة وفقدانها.

س. في كثير من الأحيان يقوم مفهوم القيمة العادلة على مفهوم التدوير الصوري (Procyclicality) أو التقلبات الدورية (Countercyclical)، وهو مصطلح يستخدم لوصف كيف ترتبط الكميات الاقتصادية بالتقلبات الاقتصادية ويتضمن هذا المفهوم المخاطر، فشل مفهوم دلالة الأسعار السوقية على البنود، اضطراب البنوك إلى تكوين احتياطات ضخمة في أوقات الرخاء وتحقيق الأرباح (Laux & Leuz, The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate, 2009).

ش. عدم قدرة كثير من الشركات والمؤسسات المالية في العالم الثالث من تحمل تكاليف ونفقات تطبيق مبدأ القيمة العادلة، فغالبية هذه الشركات والمؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، وتحمل أية تكاليف إضافية ربما يؤدي إلى إخراجها من دائرة المنافسة محليا وعالميا (الخطيب و القشي، 2004، صفحة 30).

#### 4. الدراسة الميدانية

خصص هذا الفصل لدراسة وتحليل أثر التحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة وتقلبات الأرباح وجودة المعلومات المحاسبية لكل من بنك قطر الوطني (QNB)، ومصرف قطر الإسلامي (QIB)، وذلك للسنوات من 2010م حتى 2024م، حيث تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، واختبار تحقق فرضيات الدراسة، ثم بعد ذلك عرض النتائج وتوصيات الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة.

##### 1.4 أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نماذج الانحدار الخطي (linear Regression) وتحليل التباين (NOVA) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم تطبيق التحليل على بيانات كل من مصرف قطر الإسلامي (QIB, 2026) وبنك قطر الوطني (QNB, Annual Reports, 2026)، (QNB, Historical Share Price, 2026)، وذلك للفترة (2010م-2024م)، وذلك بشكل منفصل لضمان دقة النتائج، ومن ثم إجراء مقارنة تحليلية بين البنكين.

##### 2.4 متغيرات الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على عدد من المتغيرات بحسب الفرضيات، مع ثبات المتغير المستقل التحفظ المحاسبي (Conservatism)، وفقاً للاتي:

أ. الفرضية الأولى (H1): المتغير المستقل (X) التحفظ المحاسبي (Conservatism)، المتغير التابع قياسات القيمة

العادلة (OCI).

ب. الفرضية الثانية (H2): المتغير المستقل (X) التحفظ المحاسبي (Conservatism)، المتغير التابع تغير (Y) الأرباح (Earning Volatility).

ت. الفرضية الثالثة (H3): المتغير المستقل (X) التحفظ المحاسبي (Conservatism)، المتغير التابع (Y) قياسات القيمة العادلة للمستويات (3,2,1)

ث. الفرضية الرابعة (H4) المتغير المستقل (X) التحفظ المحاسبي (Conservatism)، المتغير التابع (Y) "استقرار الأرباح/ تقليل التذبذب" (FV-Volatility)، أو المستحقات (Accruals).

#### 3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استعان الباحث في هذه الدراسة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات من خلال استخدام معاملات الارتباط (Coefficients of Correlation)، واستخدام نموذج الانحدار الخطي (Linear Regression) البسيط والمتعدد، وتحليل التباين (ANOVA)، لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود علاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

#### 4.4 مجتمع وخصائص عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على بيانات بكنين هما بنك قطر الوطني (QNB)، ومصرف قطر الإسلامي (QIB) بدولة قطر، اللذين يعتبران أكبر بنكين بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية، بعدد 15 مشاهدة لكل بنك بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لكل بنك، وسبب اختيار الباحث لهما يرجع إلى اختلاف طبيعة كل بنك، حيث يختلفان في طبيعة العمل المصرفي؛ يعتمد مصرف قطر الإسلامي على الاستثمار والمشاركة في الربح والخسارة وتجنب الربا، ويستخدم معايير شرعية لا سيما معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى المعايير الدولية؛ بينما بنك قطر الوطني يقوم على الإفراض بفائدة ثابتة ويستخدم المعايير الدولية.

#### 5.4 طريقة تحليل البيانات:

تم تحليل بيانات جداول البنكين التي أعدهما الباحث، باستعمال برنامج (Excel)، وبرنامج (JASP)، وذلك لقياس الفروق والاختلافات بين التحفظ المحاسبي والمتغيرات الأخرى لدراسة العلاقة بينها.

#### 6.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استعين في هذه الدراسة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات من خلال استخدام معاملات الارتباط (Coefficients of Correlation)، حيث تم استخدام الانحدار الخطي (Linear Regression) وتحليل التباين (ANOVA) لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معاملات الارتباط والانحدار الخطي يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود علاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

#### 7.4 اختبار الفرضيات:

##### 1.7.4 اختبار الفرضية الأولى:

H<sub>01</sub>: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة.

##### 1.1.7.4 تحليل بيانات QNB:

في الجدول رقم (1) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة ضعيفة جداً بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (قياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R = 0.213). كما يوضح معامل التحديد (R<sup>2</sup> = 0.045) أن المتغير المستقل يفسر فقط 4.5% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة منخفضة للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن القيمة المعدلة (Adjusted R<sup>2</sup> = -0.028) جاءت سالبة، مما يدل على ضعف النموذج وعدم ملاءمته للتفسير الإحصائي.

الجدول رقم (1): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط-QNB

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M0	0.000	0.000	0.000	6.075×10+6
M1	0.213	0.045	-0.028	6.160×10+6

Note. M1 includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (2) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار غير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (F = 0.618) ومستوى الدلالة (p = 0.446)، وهي أكبر من (0.05). وهذا يشير إلى أن النموذج لا توجد قوة تفسيرية ذات دلالة، ولا يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (2): تحليل التباين QNB-(ANOVA)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M1	Regression	2.346×10+13	1	2.346×10+13	0.618	> 0.446
	Residual	4.933×10+14	13	3.794×10+13		
Total	5.167×10+14	14				

Dependent Variable: قياسات القيمة العادلة (OCI)

Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي (Conservatism)

في الجدول رقم (3) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل له تأثير سالب ضعيف على المتغير التابع بقيمة (B = -)  $5.462 \times 10^7$ ، إلا أن هذا التأثير غير ذي دلالة إحصائية (p = 0.446). كما أن فترة الثقة تشمل الصفر، مما يؤكد عدم وجود تأثير حقيقي يمكن تعميمه. في المقابل فإن الثابت (Intercept) معنوي إحصائياً (للمتغير التابع)، لكنه لا يغير من ضعف العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (3): معاملات الانحدار-QNB

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	6.453×10+6	1.569×10+6		4.114	< 0.001
2	(Intercept)	6.250×10+6	1.611×10+6	-0.407	3.879	< 0.002
3	التحفظ المحاسبي	-5.462×10+7	6.946×10+7	-0.213	-0.786	> 0.446

#### 2.1.7.4 تحليل بيانات QIB:

في الجدول رقم (4) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة متوسطة نسبياً بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (قياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R = 0.450). كما يوضح معامل التحديد (R<sup>2</sup> = 0.202) أن المتغير المستقل يفسر نحو 20.2% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة مقبولة نسبياً مقارنة بالنماذج الضعيفة. رغم ذلك، فإن القيمة المعدلة (Adjusted R<sup>2</sup> = 0.141) تشير إلى انخفاض القوة التفسيرية الحقيقية للنموذج. كما أن قيمة R<sup>2</sup> Change = 0.202 توضح أن إدخال المتغير المستقل أدى إلى تحسن في تفسير النموذج، إلا أن هذا التحسن لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية (p = 0.093).

الجدول رقم (4): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط-QIB

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M0	0.000	0.000	0.000	6.075×10+6
M1	0.450	0.202	0.141	5.632×10+6

Note. M1 includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (5) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار لم يصل إلى مستوى المعنوية الإحصائية، حيث بلغت قيمة (F = )

3.293) ومستوى الدلالة ( $p = 0.093$ )، وهي أكبر من (0.05) ولكنها قريبة منها. هذا يشير إلى أن النموذج قريب من المعنوية (Marginally Significant)، لكنه لا يُعد معنويًا وفق المستوى التقليدي.

الجدول رقم (5): تحليل التباين QIB-(ANOVA)

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	1.044×10+14	1	1.044×10+14	3.293	> 0.093
	Residual	4.123×10+14	13	3.171×10+13		
	Total	5.167×10+14	14			

Dependent Variable: Earning Volatility

Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي, (Conservatism).

في الجدول رقم (6) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل له تأثير سالب على المتغير التابع بقيمة ( $B = -4.646 \times 10^8$ )، إلا أن هذا التأثير غير ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.093$ ). بالإضافة إلى ذلك فترة الثقة تمتد من قيمة سالبة إلى موجبة، مما يعني أنها تشمل الصفر، وهو ما يؤكد عدم دلالة التأثير. من جانب آخر فإن الثابت (Intercept) معنوي إحصائيًا، لكنه لا يؤثر على تفسير العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (6): معاملات الانحدار-QIB

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Intercept)	6.453×10+6	1.569×10+6		4.114	0.001
2 (Intercept)	7.192×10+6	1.510×10+6	-0.407	4.763	< .001
3 التحفظ المحاسبي	-4.646×10+8	2.560×10+8	-0.450	-1.815	0.093

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبدلية كالآتي:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة، تزيد من قوة تفسير قياسات القيمة العادلة بنسبة معنوية.
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة، تزيد من قوة تفسير قياسات القيمة العادلة بنسبة معنوية.

تشير نتائج التحليل لكل من بنك (QNB) وبنك (QIB) إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على قياسات القيمة العادلة، كما لم يساهم هذا المتغير في تحسين القوة التفسيرية للنماذج المستخدمة. حيث أظهرت نتائج بنك (QNB) ضعفًا شديدًا في معامل التحديد وعدم وجود قدرة تفسيرية حقيقية للنموذج، في حين أظهرت نتائج بنك (QIB) عدم معنوية معاملات الانحدار وضعف العلاقة بين المتغيرات. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

#### 2.7.4 اختبار الفرضية الثانية:

$H_0$ : يساهم التحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.

#### 1.2.7.4 تحليل بيانات QNB:

في الجدول رقم (7) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة ضعيفة جدًا بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (تقلبات الأرباح)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.170$ ). كما يوضح معامل التحديد ( $R^2 = 0.029$ ) أن المتغير المستقل يفسر فقط 2.9% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة ضئيلة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيمة المعدلة Adjusted R Square ( $\text{Adjusted } R^2 = -0.046$ ) جاءت سالبة، مما يدل على ضعف النموذج وعدم ملاءمته للتفسير الإحصائي.

الجدول رقم (7): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط-QNB

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	251896.669
M <sub>1</sub>	0.170	0.029	-0.046	257612.230

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (8) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار غير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (F = 0.386) ومستوى الدلالة (p = 0.545)، وهي أكبر بكثير من (0.05). وهذا يشير إلى أن النموذج لا يمتلك أي قدرة تفسيرية ذات دلالة.

الجدول رقم (8): تحليل التباين (ANOVA)-QNB

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M <sub>1</sub>	Regression	2.559×10+10	1	2.559×10+10	0.386	> 0.545
	Residual	8.627×10+11	13	6.636×10+10		
Total	8.883×10+11	14				

Dependent Variable: Earning Volatility

Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي, (Conservatism).

في الجدول رقم (9) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل له تأثير موجب ضعيف على المتغير التابع بقيمة (B = 1.804×10<sup>6</sup>)، إلا أن هذا التأثير غير ذي دلالة إحصائية (p = 0.545). كما أن فترة الثقة تمتد من قيمة سالبة إلى موجبة، مما يعني أنها تشمل الصفر، وهو ما يؤكد عدم وجود تأثير حقيقي يمكن تعميمه. بالإضافة إلى إن الثابت (Intercept) معنوي إحصائياً، لكنه لا يغير من ضعف العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (9): معاملات الانحدار-QNB

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	912276.927	65039.440		14.027	< .001
2	(Intercept)	918981.185	67385.572	-0.407	13.638	< .001
3	التحفظ المحاسبي	1.804×10 <sup>6</sup>	2.905×10 <sup>6</sup>	0.170	0.621	0.545

#### 2.2.7.4 تحليل بيانات QIB:

في الجدول رقم (10) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط، يُظهر ملخص النموذج أن قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup> = 0.081) منخفضة، مما يدل على أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) يفسر نسبة ضعيفة جداً من التباين في المتغير التابع (تقلبات الأرباح). كما أن القيمة المعدلة (Adjusted R<sup>2</sup> = 0.010) تؤكد ضعف القوة التفسيرية للنموذج. وعليه، فإن النموذج لا يتمتع بقوة تفسيرية كافية.

الجدول رقم (10): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط-QIB

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	0.004
M <sub>1</sub>	0.284	0.081	0.010	0.004

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (11) الذي تضمن قيم تحليل التباين؛ والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، تشير نتائج تحليل التباين إلى أن النموذج غير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (F = 1.142) ومستوى الدلالة (p = 0.305) وهو أكبر من (0.05). وبناءً عليه، لا يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وهذا يعني أن هناك احتمال 30% أن النتيجة جاءت عن طريق الصدفة.

الجدول رقم (11): تحليل التباين (ANOVA)-QIB

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	1.470×10 <sup>-5</sup>	1	1.470×10 <sup>-5</sup>	1.142	0.305
	Residual	1.673×10 <sup>-4</sup>	13	1.287×10 <sup>-5</sup>		
	Total	1.820×10 <sup>-4</sup>	14			

Dependent Variable: Earning Volatility

b. Predictors: (Constant), التحفظ المحاسبي, (Conservatism).

في الجدول رقم (12) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، توضح نتائج معاملات الانحدار أن تأثير المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) على المتغير التابع (تقلبات الأسعار) غير ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.305$ )، رغم أن معامل الانحدار يشير إلى اتجاه موجب. كما أن فترة الثقة تشمل الصفر، مما يؤكد عدم معنوية التأثير. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي كافٍ على وجود تأثير حقيقي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الجدول رقم (12): معاملات الانحدار-QIB

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	0.020	9.310×10 <sup>-4</sup>		21.367	< .001
2	(Intercept)	0.020	9.620×10 <sup>-4</sup>		20.391	< .001
3	التحفظ المحاسبي	0.174	0.163	0.284		0.305

a. Dependent Variable: Earning Volatility

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبديلة كالآتي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة التحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة التحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.

هدفت الفرضية الثانية إلى اختبار أثر المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) على المتغير التابع (تقلب الأرباح) في كل من بنك قطر الوطني (QNB) ومصرف قطر الإسلامي (QIB). وأظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.081$ )، مما يشير إلى أن المتغير المستقل يفسر نسبة محدودة جداً من التباين في المتغير التابع.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن النموذج لا يمتلك قدرة تفسيرية حقيقية ( $p = 0.305 > 0.05$ )، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع. كذلك أظهرت معاملات الانحدار أن تأثير (التحفظ المحاسبي) غير ذي دلالة إحصائية، حيث جاءت قيمة ( $p = 0.305$ )، بالإضافة إلى أن فترة الثقة شملت الصفر، مما يعزز عدم دلالة التأثير إحصائياً. وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الثانية التي تفترض وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع في كل من (QNB) و(QIB)، والاستنتاج بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين في نموذج الدراسة. لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة؛ حيث لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يؤدي إلى تأثير التحفظ المحاسبي على الأرباح؛ وهذا مدعوم بقوة معاملات الانحدار وقيمة الدلالة (Sig).

#### 3.7.4 اختبار الفرضية الثالثة:

H02: يختلف أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة باختلاف مستويات القياس.

#### 1.3.7.4 تحليل بيانات QNB:

##### أ. المستوى الأول (Level 1) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (13) الخاص بتحليل التباين بالنسبة الى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تُظهر نتائج ملخص النموذج أن قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.336$ ) تعكس علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 1 لقياسات القيمة العادلة). كما أن معامل التحديد ( $R^2 = 0.113$ ) يشير إلى أن المتغير المستقل يفسر نحو 11.3% فقط من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة محدودة. كذلك فإن القيمة المعدلة ( $Adjusted R^2 = 0.045$ ) تؤكد ضعف القوة التفسيرية للنموذج، مما يدل على أن النموذج لا يتمتع بكفاءة تفسيرية قوية.

الجدول رقم (13): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	1.587×10+7
M <sub>1</sub>	0.336	0.113	0.045	1.551×10+7

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (14) الذي تضمن قيم تحليل التباين، والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، تشير نتائج تحليل التباين إلى أن نموذج الانحدار غير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (F = 1.653) ومستوى الدلالة ( $p = 0.221$ )، وهي قيمة أكبر من (0.05). وعليه، لا يمكن اعتبار النموذج صالحاً لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 1 لقياسات القيمة العادلة).

الجدول رقم (14): تحليل التباين (ANOVA)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M <sub>1</sub>	Regression	3.975×10+14	1	3.975×10+14	1.653	0.221
	Residual	3.127×10+15	13	2.405×10+14		
Total	3.524×10+15	14				

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (15) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، توضح نتائج معاملات الانحدار أن تأثير المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 1 لقياسات القيمة العادلة)، جاء سالباً ( $B = -2.248 \times 10^8$ )، إلا أنه من الناحية الإحصائية لا يمتلك قدرة تفسيرية حقيقية ( $p = 0.221$ ). كما أن فترة الثقة تشمل الصفر، مما يشير إلى عدم وجود تأثير حقيقي يمكن تعميمه. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي كافٍ على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الجدول رقم (15): معاملات الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	2.732×10+7	4.097×10+6		6.669 < .001
2	(Intercept)	2.649×10+7	4.057×10+6		6.529 < .001
3	(Conservatism) التحفظ المحاسبي	-2.248×10+8	1.749×10+8	-0.336	-1.286 0.221

Note. Missing coefficients are undefined because of singularities. Check the data for anything out of order!

<sup>a</sup> Standardized coefficients can only be computed for continuous predictors.

##### ب. المستوى الثاني (Level 2) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (16) الخاص بتحليل التباين بالنسبة الى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى ضعف شديد في العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.048$ )، وهي قيمة قريبة جداً من الصفر. كما أن معامل التحديد ( $R^2 = 0.002$ ) يدل على أن المتغير المستقل يفسر نسبة لا تُذكر (0.2%) من التباين في المتغير التابع. إضافة إلى ذلك، فإن

القيمة المعدلة ( $Adjusted R^2 = -0.074$ ) جاءت سالبة، مما يعكس ضعف النموذج وعدم ملاءمته لتفسير البيانات.

الجدول رقم (16): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	1.111×10+7
M <sub>1</sub>	0.048	0.002	-0.074	1.151×10+7

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) المحاسبى

أما الجدول رقم (17) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، حيث يوضح تحليل التباين أن نموذج الانحدار غير ذي دلالة إحصائية بشكل واضح، حيث بلغت قيمة (F = 0.030) ومستوى الدلالة (p = 0.865)، وهي قيمة مرتفعة جداً مقارنة بمستوى الدلالة المقبول (0.05). وهذا يشير إلى أن النموذج لا يملك أي قدرة تفسيرية ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم (17): تحليل التباين (ANOVA)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M <sub>1</sub>	Regression	3.981×10+12	1	3.981×10+12	0.030	0.865
	Residual	1.724×10+15	13	1.326×10+14		
Total	1.728×10+15	14				

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) المحاسبى

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (18) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن تأثير المتغير المستقل (التحفظ المحاسبى) والمتغير التابع (المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة) جاء سالباً ( $B = -2.250 \times 10^7$ )، إلا أن هذا التأثير ضعيف جداً غير ذي دلالة إحصائية (p = 0.865). كما أن فترة الثقة تمتد من قيم سالبة إلى موجبة، مما يعني أنها تشمل الصفر، وهو ما يؤكد عدم وجود تأثير حقيقي يمكن تعميمه.

الجدول رقم (18): معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	1.647×10+7	2.868×10+6		5.742	< .001
2	(Intercept)	1.639×10+7	3.012×10+6		5.440	< .001
3	التحفظ المحاسبى (Conservatism)	-2.250×10+7	1.298×10+8	-0.048	-0.173	0.865

ت. المستوى الثالث (Level 3) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (19) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة ضعيفة جداً بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبى) والمتغير التابع (المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.193$ ). كما أن معامل التحديد ( $R^2 = 0.037$ ) يوضح أن المتغير المستقل يفسر فقط 3.7% من التباين في المتغير التابع؛ وهي نسبة منخفضة للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن القيمة المعدلة ( $Adjusted R^2 = -0.037$ ) جاءت سالبة، مما يدل على ضعف النموذج وعدم ملاءمته للتفسير الإحصائي.

الجدول رقم (19): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	1.293×10+6
M <sub>1</sub>	0.193	0.037	-0.037	1.316×10+6

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) المحاسبى

أما الجدول رقم (20) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار غير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (F = 0.505)

ومستوى الدلالة ( $p = 0.490$ )، وهي أكبر من ( $0.05$ ). وهذا يشير إلى أن النموذج لا يملك قدرة تفسيرية ذات دلالة إحصائية، ولا يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (20): تحليل التباين (ANOVA)

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	8.754×10+11	1	8.754×10+11	0.505	0.490
	Residual	2.252×10+13	13	1.732×10+12		
	Total	2.339×10+13	14			

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (21) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وضحت نتائج معاملات الانحدار أن تأثير المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة) جاء سالبًا ( $B = -1.055 \times 10^7$ )، إلا أنه غير ذي دلالة إحصائية ( $p = 0.490$ ). كما أن فترة الثقة تمتد من قيمة سالبة إلى موجبة، مما يعني أنها تشمل الصفر، وهو ما يؤكد عدم وجود تأثير حقيقي يمكن تعميمه. كذلك يُلاحظ أن الثابت (Intercept) أيضًا غير ذي دلالة إحصائية، مما يعكس ضعف النموذج بشكل عام.

الجدول رقم (21): معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	487491.067	333762.838		1.461	0.166
2	(Intercept)	448281.245	344266.046		1.302	0.215
3	التحفظ المحاسبي (Conservatism)	-1.055×10+7	1.484×10+7	-0.193	-0.711	0.490

#### 2.3.7.4 تحليل بيانات QIB:

##### أ. المستوى الأول (Level 1) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (22) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 1 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.539$ ). كما يوضح معامل التحديد ( $R^2 = 0.290$ ) أن المتغير المستقل يفسر نحو 29% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة مقبولة نسبيًا. كذلك فإن القيمة المعدلة ( $\text{Adjusted } R^2 = 0.236$ ) تؤكد وجود قدرة تفسيرية حقيقية للنموذج، مما يدل على تحسن ملاءمة النموذج مقارنة بالحالات السابقة.

الجدول رقم (22): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	501138.743
M <sub>1</sub>	0.539	0.290	0.236	438071.577

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (23) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار معنوي إحصائيًا، حيث بلغت قيمة ( $F = 5.321$ ) عند مستوى دلالة ( $p = 0.038$ )، وهي أقل من ( $0.05$ ). وهذا يدل على أن النموذج ككل يمتلك قدرة تفسيرية معنوية، ويمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل (V18) والمتغير التابع (V12).

الجدول رقم (23): تحليل التباين (ANOVA)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	1.021×10+12	1	1.021×10+12	5.321	0.038
	Residual	2.495×10+12	13	1.919×10+11		
Total		3.516×10+12	14			

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown. can be shown.

في الجدول رقم (24) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 1 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ( $B = 4.594 \times 10^7$ ) ومستوى الدلالة ( $p = 0.038$ ). كما أن فترة الثقة لا تشمل الصفر، مما يعزز دلالة التأثير. وتشير قيمة ( $Beta = 0.539$ ) إلى وجود تأثير متوسط القوة.

الجدول رقم (24): معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	695828.133	129393.467		5.378	< .001
2	(Intercept)	622772.137	117459.712		5.302	< .001
3	التحفظ المحاسبي (Conservatism)	4.594×10+7	1.992×10+7	0.539	2.307	0.038

يوجد تأثير موجب ومعنوي إحصائيًا للمتغير (V18) على المستوى الأول للقيمة العادلة (Level 1) في بنك QIB، مع قدرة تفسيرية مقبولة للنموذج.

#### ب. المستوى الثاني (Level 2) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (25) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة قوية نسبيًا بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.764$ ). كما يوضح معامل التحديد ( $R^2 = 0.584$ ) أن المتغير المستقل يفسر نحو 58.4% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا. كذلك فإن القيمة المعدلة ( $Adjusted R^2 = 0.552$ ) تؤكد قوة النموذج وقدرته التفسيرية الجيدة.

الجدول رقم (25): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	949008.760
M <sub>1</sub>	0.764	0.584	0.552	635359.031

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (26) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار معنوي إحصائيًا بدرجة عالية، حيث بلغت قيمة ( $F = 18.234$ ) ومستوى الدلالة ( $p < 0.001$ )، وهي أقل بكثير من (0.05). وهذا يدل على أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية قوية ويمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (26): تحليل التباين (ANOVA)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	7.361×10+12	1	7.361×10+12	18.234	< .001
	Residual	5.248×10+12	13	4.037×10+11		
Total		1.261×10+13	14			

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (27) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) له تأثير موجب وقوي ومعنوي إحصائيًا على المتغير التابع (المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار  $B = 1.233 \times 10^8$  ومستوى الدلالة  $(p < 0.001)$ . كما أن فترة الثقة لا تشمل الصفر، مما يعزز دلالة التأثير. وتشير قيمة  $(Beta = 0.764)$  إلى قوة التأثير.

الجدول رقم (27): معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	1.236×10+6	245033.008		5.044	< .001
2	(Intercept)	1.040×10+6	170358.207		6.104	< .001
3	التحفظ المحاسبي (Conservatism)	1.233×10+8	2.889×10+7	0.764	4.270	< .001

### ت. المستوى الثالث (Level 3) للقيمة العادلة:

في الجدول رقم (28) الخاص بتحليل التباين بالنسبة إلى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط  $(R = 0.764)$ . كما يوضح معامل التحديد  $(R^2 = 0.584)$  أن المتغير المستقل يفسر نحو 58.4% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا. كذلك فإن القيمة المعدلة  $(Adjusted R^2 = 0.552)$  تؤكد متانة النموذج وقدرته التفسيرية العالية.

الجدول رقم (28): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	949008.760
M <sub>1</sub>	0.764	0.584	0.552	635359.031

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (29) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F) يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار معنوي إحصائيًا بدرجة عالية، حيث بلغت قيمة  $F = 18.234$  ومستوى الدلالة  $(Sig. < 0.001)$ ، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة  $(0.05)$ . وهذا يدل على أن النموذج ككل صالح إحصائيًا ويمتلك قدرة تفسيرية قوية للعلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (29): تحليل التباين (ANOVA)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M <sub>1</sub>	Regression	7.361×10+12	1	7.361×10+12	18.234	< .001
	Residual	5.248×10+12	13	4.037×10+11		
Total		1.261×10+13	14			

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (30) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقل على المتغير التابع تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) له تأثير موجب قوي ومعنوي إحصائيًا على المتغير التابع (المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار  $B = 1.233 \times 10^8$  ومستوى الدلالة  $(Sig. < 0.001)$ . كما تشير قيمة  $(Beta = 0.764)$  إلى قوة التأثير. كذلك فإن الثابت (Intercept) معنوي إحصائيًا، مما يعزز استقرار النموذج. وتشير النتائج إلى أن زيادة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة في قيمة المستوى الثالث للقيمة العادلة.

الجدول رقم (30): معاملات الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Intercept)	1.236×10+6	245033.008		5.044	< .001
2 (Intercept)	1.040×10+6	170358.207		6.104	< .001
3 التحفظ المحاسبي (Conservatism)	1.233×10+8	2.889×10+7	0.764	4.270	< .001

خلاصة: يوجد تأثير موجب قوي وذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على المستوى الثالث للقيمة العادلة (Level 3) في بنك (QIB)، مع قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج.

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبدلية كالآتي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في تقليل تقلبات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة.

هدفت هذه الفرضية إلى فحص ما إذا كان للتحفظ المحاسبي أثر في تقليل تقلبات الأرباح، أظهرت نتائج نموذج الانحدار لكلا البنكين أن هناك اختلاف في نتائج أثر التحفظ المحاسبي على تقلبات الأرباح. وفيما يلي ملخص عن نتائج تلك النتائج:

نتائج تحليل البنكين للفرضية الثالثة:

أ. بنك قطر الوطني (QNB):

أظهرت نتائج التحليل عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على مستويات القيمة العادلة (Level 1, Level 2, Level 3)، حيث جاءت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مع ضعف القوة التفسيرية للنموذج. لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) بالنسبة لبنك QNB.

ب. بنك Qatar Islamic Bank:

أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً للتحفظ المحاسبي، خاصة في:

1. المستوى الأول (Level 1) للقيمة العادلة ( $p = 0.038$ ).
2. المستوى الثاني (Level 2) للقيمة العادلة ( $p < 0.001$ ).
3. المستوى الثالث (Level 3) للقيمة العادلة (Level 3).

كما تميزت النماذج بقوة تفسيرية مرتفعة ( $R^2$  وصلت إلى 58.4%)، مما يدل على أن التحفظ المحاسبي يساهم فعلياً في تقليل تقلبات الأرباح المرتبطة بالقيمة العادلة. لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) في حالة QIB.

خلاصة:

تشير النتائج إلى وجود تباين واضح بين البنكين، حيث لم يظهر بنك (QNB) أي تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على تقلبات الأرباح، في حين أظهر بنك (QIB) تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً. ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف السياسات المحاسبية أو درجة تطبيق التحفظ المحاسبي أو طبيعة الأصول المقاسة بالقيمة العادلة في كل بنك.

بناءً على نتائج التحليل، يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً، حيث تم قبولها في بنك (QNB) ورفضها في بنك (QIB)، مما يدل على أن أثر التحفظ المحاسبي على تقلبات الأرباح الناتجة عن القيمة العادلة يختلف باختلاف البنك محل الدراسة.

#### 4.7.4 اختبار الفرضية الرابعة

$H_0$ : يوجد أثر إيجابي للتخلف المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة.

#### 1.4.7.4 تحليل بيانات QNB:

في الجدول رقم (31) الخاص بتحليل التباين بالنسبة الى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج الى وجود علاقة قوية جداً بين المتغير المستقل (التخلف المحاسبي) والمتغير التابع (المستحقات "Accruals")، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.870$ ). كما يوضح معامل التحديد ( $R^2 = 0.757$ ) أن المتغير المستقل يفسر نحو 75.7% من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة جداً. كذلك فإن القيمة المعدلة ( $Adjusted R^2 = 0.738$ ) تؤكد قوة النموذج وقدرته التفسيرية العالية.

الجدول رقم (31): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	1.696×10+7
M <sub>1</sub>	0.870	0.757	0.738	8.683×10+6

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التخلف المحاسبي

أما الجدول رقم (32) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً بدرجة عالية، حيث بلغت قيمة (F = 40.393) ومستوى الدلالة ( $p < 0.001$ )، وهي أقل بكثير من (0.05). وهذا يدل على أن النموذج ككل صالح إحصائياً ويتمتع بقدرة تفسيرية قوية.

الجدول رقم (32): تحليل التباين (ANOVA)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M <sub>1</sub>	Regression	3.045×10+15	1	3.045×10+15	40.393	< .00
	Residual	9.800×10+14	13	7.539×10+13		
Total	4.025×10+15	14				

Note. M<sub>1</sub> include (Conservatism) التخلف المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (33) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (المستحقات "Accruals")، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل (التخلف المحاسبي) له تأثير موجب قوي ومعنوي إحصائياً على جودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ( $B = 6.223 \times 10^8$ ) ومستوى الدلالة ( $p < 0.001$ ). كما تشير قيمة (Beta = 0.870) إلى قوة التأثير. في المقابل، فإن الثابت (Intercept) غير ذي دلالة إحصائية، إلا أن ذلك لا يؤثر على دلالة العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (33): معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Intercept)	-4.489×10+6	4.378×10+6		-1.025	0.323
2	(Intercept)	-2.177×10+6	2.271×10+6		-0.958	0.355
3	التخلف المحاسبي (Conservatism)	6.223×10+8	9.791×10+7	0.870	6.356	< .001

#### 2.4.7.4 تحليل بيانات QIB:

في الجدول رقم (34) الخاص بتحليل التباين بالنسبة الى قيم معامل الارتباط الثلاثة، تشير نتائج ملخص النموذج الى وجود علاقة قوية جداً بين المتغير المستقل (التخلف المحاسبي) والمتغير التابع (المستحقات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R = 0.926). كما يوضح معامل الارتباط ( $R^2 = 0.857$ ) أن المتغير المستقل يفسر نحو 85.7% من التباين في المتغير

التابع، وهي نسبة مرتفعة جدًا. كذلك فإن القيمة المعدلة لمعامل التحديد ( $Adjusted R^2 = 0.847$ ) تؤكد القوة العالية للنموذج وقدرته التفسيرية.

الجدول رقم (34): تحليل التباين لقيم معامل الارتباط

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
M <sub>0</sub>	0.000	0.000	0.000	938896.770
M <sub>1</sub>	0.926	0.857	0.847	367828.519

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

أما الجدول رقم (35) الذي تضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، يبين تحليل التباين أن نموذج الانحدار معنوي إحصائيًا بدرجة عالية جدًا، حيث بلغت قيمة (F = 78.216) ومستوى الدلالة ( $p < 0.001$ )، مما يدل على أن النموذج ككل صالح إحصائيًا ويتمتع بقدرة تفسيرية قوية للغاية.

الجدول رقم (35): تحليل التباين (ANOVA)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
M <sub>1</sub>	Regression	1.058×10+13	1	1.058×10+13	78.216	< .001
	Residual	1.759×10+12	13	1.353×10+11		
Total	4.025×10+15	14				

Note. M<sub>1</sub> includes (Conservatism) التحفظ المحاسبي

Note. The intercept model is omitted, as no meaningful information can be shown.

في الجدول رقم (36) الذي تظهر فيه قيمة الثبات ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقل على المتغير التابع، تُظهر نتائج معاملات الانحدار أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) له تأثير موجب قوي جدًا ومعنوي إحصائيًا على جودة المعلومات المحاسبية (المستحقات)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ( $B = 1.479 \times 10^8$ ) ومستوى الدلالة ( $p < 0.001$ ). كما تشير قيمة (Beta = 0.926) إلى قوة تأثير عالية جدًا. كما أن فترة الثقة لا تشمل الصفر، مما يعزز دلالة العلاقة. في حين أن الثابت (Intercept) غير ذي دلالة إحصائية، وهو أمر لا يؤثر على تفسير العلاقة الأساسية.

الجدول رقم (36) معاملات الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Intercept)	327103.733	242422.104		1.349	0.199
2	(Intercept)	91923.705	98625.508		0.932	0.368
3	التحفظ المحاسبي (Conservatism)	1.479×10+8	1.672×10+7	0.926	8.844	< .001

ويمكن صياغة الفرض في الصيغة الصفرية Null Hypothesis والبدلية كالآتي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة في البنوك محل الدراسة.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجب للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة في البنوك محل الدراسة.

#### 9.4 نتائج تحليل البنكين للفرضية الرابعة:

أ. بنك قطر الوطني (QNB):

أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة قوية ومعنوية إحصائيًا بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة ( $R^2 = 0.757$ )، مما يدل على قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج. كما جاءت قيمة الدلالة الإحصائية ( $p < 0.001$ )، مما يؤكد معنوية النموذج. كذلك أظهرت معاملات الانحدار وجود تأثير موجب قوي للتحفظ المحاسبي (Beta)

0.870 =)، مما يدل على أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وبناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة في حالة QNB.

#### ب. مصرف قطر الإسلامي (QIB):

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة قوية جدًا ومعنوية إحصائيًا بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.857$ )، وهي أعلى من حالة (QNB)، مما يؤكد وجود قوة تفسيرية أكبر للنموذج. وحسب اختبار (t) كان التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية ( $p < 0.001$ )، مما يدل على معنوية عالية للنموذج. كذلك أظهرت معاملات الانحدار تأثيرًا موجبًا قويًا جدًا ( $Beta = 0.926$ )، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دورًا جوهريًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وبناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة في حالة (QIB).

تشير نتائج تحليل البيانات إلى توافق تحليل بيانات البنكين على وجود أثر موجب ومعنوي للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن هذا الأثر كان أقوى في بنك (QIB) مقارنةً بـ (QNB)، كما يتضح من ارتفاع معامل التحديد ومعامل التأثير. ويعكس ذلك أن التحفظ المحاسبي يمثل آلية فعالة لتعزيز موثوقية وشفافية المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة، مع تفاوت درجة التأثير تبعًا لخصائص كل بنك.

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة في كلا البنكين، حيث تبين وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيًا للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، مع قوة تأثير أعلى في بنك (QIB) مقارنةً ببنك (QNB).

#### 10.4 الترابط بين الفرضيات:

تشير نتائج تحليل البيانات إلى وجود ترابط جزئي بين الفرضيات، حيث يلعب التحفظ المحاسبي دورًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في كلا البنكين، إلا أن تأثيره على تقليل تقلبات الأرباح لم يكن متسقًا. ففي حين ظهر هذا التأثير معنويًا في بنك (QIB)، لم يظهر في بنك (QNB)، مما يدل على أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، ولا تقتصر فقط على تقليل تقلبات الأرباح، بل تمتد إلى تعزيز موثوقية القياس والحد من التحيز في التقارير المالية.

#### 5. الخاتمة

##### 1.5 الاستنتاجات:

1. التحفظ المحاسبي في (QIB) يعمل عبر تقليل التقلبات + تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
2. التحفظ المحاسبي في (QNB) يعمل عبر تحسين جودة المعلومات المحاسبية فقط (بدون تأثير واضح على التقلبات).
3. التحفظ المحاسبي يعد أداة فعالة لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة.
4. لم يظهر التحفظ المحاسبي تأثيرًا معنويًا على تقلبات الأرباح في بنك (QNB).
5. لم يظهر التحفظ المحاسبي تأثيرًا معنويًا على تقلبات الأرباح في بنك (QIB).
6. وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيًا للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في كلا البنكين، إذ مال التأثير في (QIB) نحو تعزيز الموثوقية دون أثر معنوي على التقلبات، مقارنةً بـ (QNB) الذي تحقق فيه توازن فعال بين الملاءمة والموثوقية انعكس في تقليل التقلبات وتحسين جودة التقارير المالية بدرجة أعلى، مما يدل على أن التحفظ المحاسبي يمثل آلية فعالة لتحسين جودة التقارير المالية.
7. التحفظ المحاسبي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في ظل القياس بالقيمة العادلة.
8. تعكس المقارنة بين (QIB) و (QNB) أن اختلاف درجة تطبيق التحفظ وآليات القياس والإفصاح يؤثر في كيفية تحقيق التوازن، وبالتالي في مستوى جودة التقارير المالية.

## 2.5 التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات أكثر وضوحًا وصراحة في تطبيق التحفظ المحاسبي، خاصة في ظل التوسع في استخدام القياس بالقيمة العادلة، لما له من دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
2. توصي الدراسة البنوك، خاصة (QNB)، بتعزيز آليات إدارة المخاطر المرتبطة بالقيمة العادلة، وربطها بشكل أكبر بممارسات التحفظ المحاسبي للحد من تقلبات الأرباح.
3. ضرورة تعزيز الإفصاح عن أساليب القياس بالقيمة العادلة ومستوياتها (Level 1, 2, 3)، بما يزيد من شفافية المعلومات ويحسن من جودة التقارير المالية.
4. تطوير مهارات المحاسبين في تطبيق مفاهيم التحفظ المحاسبي في بيئة محاسبية معقدة تعتمد على التقديرات، خاصة في المستويات العليا للقيمة العادلة.
5. الاستفادة من تجربة (QIB) في تطبيق التحفظ المحاسبي بشكل أكثر فاعلية، خاصة في إدارة التقلبات المرتبطة بالقيمة العادلة.
6. توصي الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية على عينة أكبر من البنوك، لفترات زمنية أطول، متغيرات إضافية مثل إدارة الأرباح أو الحوكمة.

## 6. المراجع

### 1.6 المراجع العربية:

1. أبو نصار، م & حميدات، ج. (2013) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية. (Vol. 3)" عمان: دار وائل للنشر.
2. الجعرات، خ & الطبري، م..\ (2013) مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 24.
3. الخطيب، ح & القشي، ظ. (2004) وجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية. 2(2). مسترجعة من: (ابريل 23، 2026 )  
<https://ketabonline.com/ar/books/104021>
4. بوكساني، ر & أوكيل، ن. (2010) مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: المركز الجامعي بالوادي.
5. درغام، م. م & أبو فضة، م. م. (2009) أثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية "سلسلة الدراسات الإنسانية".

### 2.6 المراجع الجنبية:

1. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005, Feb). Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 83-128. doi:10.1016/j.jacceco.2004.04.001.
2. Ball, R., & Shivakumar, L. (2006). The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition. *Journal of Accounting Research*, 44(2), 207-242. doi:10.1111/j.1475-679X.2006.00198.x.

3. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3-37. doi:10.1016/S0165-4101(97)00014-1.
4. Board, I. A. (2016). IFRS,13 Fair Value Measurement. Retrieved from IFRS: <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifrs-13-fair-value-measurement.pdf?by=on>.
5. Boatsman, J., & Robertson, J. (1974). Policy-Capturing on Selected Materiality Judgments. *The Accounting Review*, 49(2), 342-352. Retrieved Mar 31, 2026, from <https://www.jstor.org/stable/245107>.
6. Catty, J. P. (2012). *The Professional's Guide to Fair Value: The Future of Financial Reporting*. New Jersey: Wiley.
7. CFI. (2020, Jul 28). Accounting Conservatism. Retrieved Mar 31, 2026, from CFI: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/accounting-conservatism/>.
8. ÇİÇİN, F. N., & SAYIN, S. (2024). Understanding Artificial Intelligence Along with Legal and Ethical Issues. *Journal of Oncological Sciences*, 10(2), 105-114. doi:10.37047/jos.2023-99598,
9. Elshafie, E. (2023). Critical audit matters: litigation, quality and conservatism. *Review of Accounting and Finance*, 22(3), 294–328. doi:10.1108/RAF-05-2022-0147.
10. FASB. (1980). Statement of Financial Accounting Concepts No. 2. Retrieved Mar 31, 2026, from FASB: <https://storage.fasb.org/con2.pdf>.
11. FASB. (n.d.). FAS 157, Fair Value Measurements. Retrieved Apr 22, 2026, from Financial Accounting Standards Board: <https://www.fasb.org/page/PageContent?pageId=/reference-library/superseded-standards/summary-of-statement-no-157.html&bcpath=tff>.
12. Givoly, D., & Hayn, C. (2002). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*, 29(3), 287-320. doi:10.1016/S0165-4101(00)00024-0.
13. Hartam, W., & Kresnawati, E. (2022). Accounting Conservatism and Earnings Management: Moderating Effect of the Corporate Life Cycle. doi:10.2991/aebmr.k.211225.041.
14. Hsu, C., Novoselov, K., & Wang, R. (2017). Does Accounting Conservatism Mitigate the Shortcomings of CEO Overconfidence? *The Accounting Review*, 92(1), 77-101. doi:10.2308/accr-51718.
15. IFRS. (2026). IFRS 9 Financial Instruments. Retrieved Apr 25, 2026, from IFRS: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/>
16. Laux, C., & Leuz, C. (2009). The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. *Accounting Organizations and Society*, 34(6-7), 826-834. doi:10.1016/j.aos.2009.04.003.
17. Laux, C., & Leuz, C. (2010). Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis? *Journal of Economic Perspectives*, 24(1), 93–118. Retrieved Apr 23, 2026, from <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.24.1.93>.

18. Menicucci, E. (2015). Fair Value Accounting: Key Issues Arising from the Financial Crisis. London: Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions. doi:10.1057/9781137448262.
19. Obiedallah, Y., & El Mahdy, A. H. (2025). Accounting conservatism and firm value in Egypt: the mediating role of tax avoidance. *Future Business Journal*, 11(177). doi:10.1186/s43093-025-00600-z.
20. Procházka, D. (2011). The Role of Fair Value Measurement in the Recent Financial Crunch. *Prague Economic Papers*, 1, 71-88. doi:10.18267/j.pep.388.
21. QIB. (2026, Apr 19). Annual reports. Retrieved Apr 19, 2026, from QIB: <https://www.qib.com.qa/en/investorrelations/financial-information/annual-reports/>.
22. QNB. (2026, APR 19). Annual Reports. Retrieved APR 19, 2026, from QNB: <https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbqatar/page/en/enannualreports.html>.
23. QNB. (2026, APR 19). Historical Share Price. Retrieved APR 19, 2026, from QNB: <https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbqatar/page/en/ensharehistoricalprice.html>.
24. Rahmadani, I., Rahayu, R., & Rahman, A. (2019, Aug 31). THE EFFECT OF CONSERVATISM ACCOUNTING ON FAIR VALUE OF COMPANIES LISTED IN INDONESIA STOCK EXCHANGE. *Journal of Arts, Humanities and Social Sciences*, 2(4), 5-15. Retrieved Apr 1, 2026, from <https://shikshansanshodhan.researchculturesociety.org/wp-content/uploads/SS201908002.pdf>.
25. Salehi, M. (2025, Jan 12). The relationship between financial statement comparability and accounting conditional and unconditional conservatism. *Asian Journal of Accounting Research*, 10(3), 222-241. doi:doi.org/10.1108/AJAR-04-2024-0155.
26. Salehi, M., Sarnish, T. G., & Rababah, A. (2025, Jan 12). The relationship between financial statement comparability and accounting conditional and unconditional conservatism. *Asian Journal of Accounting Research*, 10(3), 222-241. doi:10.1108/AJAR-04-2024-0155.
27. Vescovo, S. (2023, Dec 7). Rise of the Machines: The Future of Intellectual Property Rights in the Age of Artificial Intelligence. *Brooklyn Law Review*, 89(1), 221-259. Retrieved from <https://brooklynworks.brooklaw.edu/blr/vol89/iss1/5>.
28. Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting. SSRN , 39. doi:10.2139/ssrn.371820.
29. WONG, C. H., YEO, H. C., LEE, R., LEOW, R. P., LIM, W. L., CHIEW, A., . . . LEE, A. (2017, Aug 16). Data: Engine for Growth – Implications for Competition Law, Personal Data Protection, and Intellectual Property Rights. Retrieved from CCS: <https://www.ccs.gov.sg/resources/publications/occasional-papers---research-papers/data--engine-for-growth---implications-for-competition-law--personal-data-protection--and-intellectual-property-rights/>.